أثر المستوردات في النمو الاقتصادي في سورية

الدكتور: عفيف صندوق

كلية: الاقتصاد جامعة: دمشق

المُلخص

يشير ارتفاع مستوى الواردات إلى طلب محلي قوي واقتصاد متنامٍ. فإذا كانت هذه الواردات تتكون بشكل أساسي من أصول إنتاجية، مثل الآلات والمعدات، فذلك سيؤدي إلى تحسين إنتاجية الاقتصاد على المدى الطويل، فالاقتصاد السليم هو الاقتصاد الذي تشهد فيه الصادرات والواردات نمواً مما يشير عادةً إلى القوة الاقتصادية والفائض أو العجز التجاري المستدام. فإذا كانت الصادرات تنمو، لكن الواردات انخفضت بشكل كبير، فقد يشير ذلك إلى أنَّ الاقتصادات الأجنبية في حالة أفضل من الاقتصاد المحلي، ومع ذلك، يمكن أن يكون لارتفاع مستوى الواردات والعجز التجاري المتنامي تأثير سلبي على المتغيرات الاقتصادية، مثل سعر صرف عملة الدولة، بالإضافة إلى التأثير السلبي على الاحتياطات الوطنية من النقد الأجنبي مما يضر النمو الاقتصادي. يهدف البحث إلى دراسة الأثر الديناميكي للواردات في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2018)، وباستخدام منهج الحدود لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL Bounds Test، تم تأكيد وجود علاقة بين المتغيرات المدروسة. كما أظهرت النتائج وجود أثر طردي للواردات في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل، حيث تؤدي الواردات دوراً إيجابياً في النمو الاقتصادي وتُعَدُّ من مصادر النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل، مما يدعم تحقق فرضية الواردات تقود النمو. ويُعَدُّ الإنفاق الحكومي والواردات وسعر الصرف من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل. ويُعَدُّ كل من معدل التضخم والإنفاق الحكومي والنظام القانوني، من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: الواردات، الصادرات، التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي.

The Impact of Imports on Economic Growth in Syria

ABSTRACT

The high level of Imports indicates strong domestic demand and a growing economy. If these Imports consist mainly of productive assets, such as machinery and equipment, this will improve the economy's productivity in the long run. A healthy economy is an economy in which Exports and Imports are growing, which usually indicates economic strength and a sustainable trade surplus or deficit. If Exports are growing, but Imports have decreased significantly, this may indicate that foreign economies are in a better condition than the domestic economy, however, the high level of Imports and the growing trade deficit can have a negative Impact on economic variables, such as the Exchange Rate of the country's currency, in addition to the negative Impact on national foreign exchange reserves, which harms Economic Growth. The research aims to study the dynamic Impact of Imports on Economic Growth in Syria during the period (1980-2018), using the Bounds Test approach of the ARDL (Autoregressive Distributed Lag Model), it was confirmed that there is a relationship between the studied variables. The results also showed a direct Impact of Imports on Economic Growth in Syria in the long term, as Imports play a positive role in Economic Growth and are considered as sources of Economic Growth in Syria in the long term, which supports the realization of the hypothesis of Imports leading Growth. Government Expenditure, Imports and the Exchange Rate are among the factors affecting Economic Growth in Syria in the long term. Inflation Rate, Government Expenditure and the Legal System are all factors affecting Economic Growth in Syria in the short term.

Key Words: Imports, Exports, Foreign Trade, Economic Growth.

المقدمة:

على الرغم من التأكيد النظري للعلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي، كشفت بعض الدراسات التجريبية التي أُجريَت في دول العالم عن نتائج متضاربة. حيث تُعَدُّ استراتيجية النمو المدفوعة بالتصدير حجر الزاوية للنمو الاقتصادي، وتقدّم العديد من الدراسات دعماً تجريبياً لفرضية النمو الذي تقوده الصادرات من خلال إظهار أن للصادرات تأثير إيجابي كبير في النمو الاقتصادي، وتدعو لحماية الأسواق بالحواجز التجارية لتمكين الشركات الوطنية من النمو، مع تجاهل دور الواردات في تعزيز الإنتاجية والنمو، خاصةً وأنَّ الحماية قد تضر بالإنتاجية، حيث يمكن للواردات أن تعزز التنافسية وتشكل مصدراً للمواد الأولية والتجهيزات الرأسمالية للجهاز الإنتاجي وقناة لنقل التكنولوجيا والابتكار إلى الصناعات الوطنية. لقد حظي تأثير الواردات في النمو الاقتصادي، باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة. وعلى مدى العقود الماضية، على الرغم من أنَّ أجندة التنمية السائدة في العديد من الدول النامية وخاصة في أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت تعتمد على نموذج إحلال الواردات.

تعمل سورية على رسم السياسة التجارية الخاصة بها والتي تُعَدُّ سياسات الاستيراد ركيزة أساسية ضمنها، وجاء هذا البحث لمعرفة الأثر الديناميكي للواردات في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1980–2018.

مشكلة البحث:

تؤدي الواردات دوراً مهماً في عملية النمو، إذ يُعَدُّ الاستيراد مصدر المواد الخام غير المتوفرة محلياً وكذلك التكنولوجيا والسلع الرأسمالية لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد. لكن في المقابل، قد تؤثر الواردات سلباً في النمو الاقتصادي عن طريق استنزاف الاحتياطيات الوطنية من العملة الأجنبية بالإضافة إلى أثرها في سعر صرف العملة المحلية. لذلك فإنَّ فرضية النمو الذي يقوده الاستيراد هي فرضية قابلة للنقاش ولا يزال هذا الموضوع مثيراً للجدل.

هذه الأدلة المختلطة وغير الحاسمة في الأدبيات التجريبية فيما يتعلق بالارتباط بين الواردات والنمو الاقتصادي تتطلب مزيداً من الدراسات، كما أنَّ الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الواردات والنمو قليلة أيضاً بالنسبة لسورية. وفي سورية تُعَدُّ العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي غير واضحة نظراً لقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. وعلى هذه الخلفية، تم إجراء هذه الدراسة للمساهمة في الأدبيات الحالية من خلال دراسة الأثر الديناميكي للواردات في النمو الاقتصادي في سياق سورية خلال الفترة 1980 إلى 2018.

أهمية البحث:

- **تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من عدة اعتبارات هي:**
- يُعدُّ اختبار أثر الواردات في سورية قضية هامة حيث يساعد في رسم السياسات التجارية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.
- قد تسهم نتائج البحث في تقرير ما إذا كان ينبغي لمتخذي القرار في سورية الاستمرار في السياسات التجارية المُطبَّقة حالياً أم لا.
- يُمكن لهذا البحث أن يساعد القائمين على صنع ورسم السياسات التنموية في تحسين الفهم لطبيعة الأثر الذي تمارسه الواردات في النمو الاقتصادي في كل من الأجل القصير والأجل الطويل.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأثر الديناميكي للواردات في النمو الاقتصادي في سورية وذلك من خلال:

اختبار وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من الواردات إلى النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2018).

فرضية البحث: لا توجد علاقة تكامل مشترك تتجه من الواردات إلى النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2018).

حدود البحث:

1-حدود زمانية: من عام 1980 إلى عام 2018.

2-حدود مكانية: الجمهورية العربية السورية.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية المتعددة باستخدام البرنامج Eviews12 والقيام بإجراء اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF في ظل وجود نقطة تغير هيكلي، وإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (المتباطئة) ARDL Bounds Test لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل، واستخدام نموذج تصحيح الخطأ UECM لاختبار وجود علاقة ديناميكية في الأجل القصير

الدراسات السابقة:

1-" The impact of imports and macroeconomic variables on the economic growth in Iran "[1]

1-"أثر الواردات والمتغيرات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في إيران"

هدف البحث إلى التحقق من تأثير الواردات ومتغيرات الاقتصاد الكلي في النمو الاقتصادي في إيران خلال الفترة 1981-2011. تناول البحث الواردات مقسمة إلى سلع رأسمالية ووسيطة واستهلاكية. أشارت النتائج التي تم الحصول عليها من نموذج الانحدار إلى أنَّ المتغيرات الواردة في النموذج باستثناء معدل نمو واردات السلع الاستهلاكية، أثرت بشكل كبير في النمو الاقتصادي خلال سنوات الدراسة. وبالتالي، مع زيادة وحدة واحدة في معدل التضخم، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.183 وحدة. مع زيادة وحدة واحدة في سعر الصرف، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.039 وحدة، ومع زيادة وحدة واحدة في واردات السلع الرأسمالية، يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.017 وحدة، وبزيادة وحدة واحدة في واردات السلع الوسيطة، يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.031 وحدة. علاوة على ذلك، كان لمتغير التضخم التأثير الأكبر على النمو الاقتصادي خلال الفترة المستهدفة.

2-"Effects of Exports and Imports on the Economic Growth of Syria "[2]

2-"تأثيرات الصادرات والواردات في النمو الاقتصادي في سورية"

هدف البحث إلى دراسة أثر الصادرات والواردات في النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 1980-2010. تم استخدام اختبار جذر وحدة ADF واختبار جوهانسن للتكامل المشترك واختبار سببية جرانجر ودالة الاستجابة النبضية (IRF) وتحليل التباين (VD). أشار اختبار جوهانسن للتكامل المشترك إلى أنَّ الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بشكل إيجابي وكبير بالصادرات والواردات. الواردات لها التأثير الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي. أشار اختبار سببية جرانجر إلى علاقات سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل.

3-"Is There a Long-term Relationship Between Imports and Economic Growth?: The Case of Turkey"[3]

3-"هل يوجد علاقة طويلة الأجل بين الواردات والنمو الاقتصادي؟: حالة تركيا"

هدف البحث هو التحقق مما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين الواردات والنمو الاقتصادي في حالة تركيا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية من 1960 إلى 2017. تم استخدام اختبار حدود الانحدار الذاتي (ARDL) من أجل اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين الواردات والنمو الاقتصادي ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) للكشف عن الديناميكيات قصيرة وطويلة المدى بين السلسلتين. كما تم فحص اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات باستخدام اختبار سببية جرانجر الذي اقترحه Toda وYamamoto. أشارت النتائج التجريبية إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين السلسلتين، كما أنَّ الواردات ترتبط بشكل إيجابي وكبير بالنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل. وأشارت نتائج اختبار السببية إلى وجود دليل على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تمتد من النمو الاقتصادي إلى الواردات، بينما لا توجد علاقة سببية من الواردات إلى النمو الاقتصادي.

4-" Causation Between Consumption, Export, Import, and Economic Growth of Oman"[4]

4-" العلاقة بين الاستهلاك والتصدير والاستيراد والنمو الاقتصادي لسلطنة عمان"

هدف البحث إلى دراسة العلاقة السببية بين الاستهلاك والتصدير والاستيراد والنمو الاقتصادي لسلطنة عمان باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تم جمعها من البنك الدولي للفترة 2000-2018. تم استخدام اختبار الحدود لنموذج ARDL، واختبارات جرانجر للسببية. أشارت نتائج تحليل اختبار الحدود إلى وجود ارتباطات طويلة المدى وقصيرة المدى بين المتغيرات المتنافسة. عكست نتيجة نموذج ARDL أنَّ للواردات تأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى، مدعومة باختبارات السببية من Granger من خلال الإشارة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستيراد إلى النمو الاقتصادي ومن الاستيراد إلى الاستهلاك. كشفت نتائج الدراسة أن الاستيراد ضروري للنمو الاقتصادي حيث يمكن للواردات أن تمتص التكنولوجيا الأجنبية في الاقتصاد المحلي التي يمكن أن تعزز الصادرات وتعمل بشكل أكبر كمحرك للنمو.

ما يميز هذا البحث:

يكمن الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في تطرق هذه الدراسة لأثر الواردات في سورية مع تغطيتها لفترة اتسمت بطولها وحداثة بياناتها، وهذا ما يندر في الدراسات الاقتصادية السابقة التي تتناول سورية، واعتمادها على منهج اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية المتباطئة الموزعة(ARDL Bounds Test) واختبارات تشخيص النموذج للتحقق من دقة النتائج المستخدمة في التحليل. كما تضمنت الدراسة عدداً من المتغيرات التحكمية التي لم تُستخدَم سابقاً في الدراسات الخاصة بسورية، مثل: سعر الصرف ومعدل التضخم، والإنفاق الحكومي الكلي والنظام القانوني. كما أنَّ هذه الدراسة استخدمت اختبار ADF في حال وجود تغير هيكلي وهو أمر غائب عن الدراسات السابقة وهذا ما يضفي مزيداً من الموضوعية في سبب اختيار نموذج الدراسة.

مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات من مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي للإحصاء، وبيانات وزارة المالية في سورية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي(WDI).

متغيرات البحث:

المتغير التابع:

لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Per Capita) Ln

المتغيرات المستقلة:

لوغاريتم الواردات (Imports) Ln

معدل التضخم (Inflation Rate): ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (cpi) وهو متغير تحكمي.

الإنفاق الحكومي الكلي: Total Government Expenditure وهو متغير تحكمي.

محددات البحث: لم يميز هذا البحث بين هيكلية الواردات (استهلاكية أم إنتاجية) نظراً لعدم توفر البيانات، مما قد يؤثر على النتائج.

أولاً–الإطار النظري للبحث:

1–الأساس النظري للعلاقة بين المستوردات والنمو الاقتصادي:

للتجارة الخارجية أهمية رفيعة في الفكر الاقتصادي، ويعتبر الاستيراد أحد الأركان الأساسية في النمو الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد السواء. حيث نجد أن النظرية التجارية (الميركانتيلية) والتي سادت منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر، قد دعت إلى العمل بشكل مستمر على إيجاد وتوسيع الأسواق الخارجية الجديدة، في الفكر المركانتيلي، أكد التجاريون على ضرورة قيام الحكومة بتشجيع استيراد المواد الخام. وزيادة ما تملك من ثروة كالذهب والفضة الأمر الذي يحتم على الحكومة تقييد وارداتها عن طريق فرض الرسوم على الواردات وحظر استيراد السلع تامة الصنع وتشجيع الصادرات وبالتالي تحقيق وتكوين فائض مستمر في الميزان التجاري. أما النظرية الكلاسيكية والتي سادت منذ بداية القرن الثامن عشر، فقد نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، ودعت إلى عدم تدخل الحكومة بالاقتصاد على عكس التجاريين الذين يعتبرون أنَّ تدخل الحكومة ضروري في النشاط الاقتصادي. فقد رأت أنَّ التجارة الخارجية تعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكثر كفاية. حيث أكد آدم سميث على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج

الصناعي، وأبرز ديفيد ريكاردو دور وأهمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، كما شرح الأضرار الناجمة عن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى السلبيات الناجمة عن إعاقة حرية التجارة.

انتقدت النظرية الكلاسيكية السياسة الحمائية للتجاريين التي تهدف إلى الحصول على المعادن النفيسة من خلال إيجاد الفائض في الميزان التجاري. واعتبر الكلاسيكيون أنَّ الحرية الكاملة للتجارة ستؤدي إلى التخصص في الإنتاج للسلعة التي تتمتع فيها الدولة بأكبر ميزة تنافسية. أما النظريات الحديثة فقد أكدَّ كندليبركر Kindlberger أنَّ التجارة الخارجية وسيلة تمكن الدول النامية من تحقيق النمو الاقتصادي والانتقال إلى مرحلة الانطلاق.

تُعَدُّ التجارة الخارجية من القطاعات الأساسية نظراً لكونها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في جانبيها الصادرات والمستوردات، وتُعَدُّ المستوردات أحد اهم جوانب التبادل التجاري بين الدول لما لها من آثار مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي في الدول، ويشير مفهوم المستوردات الى إجمالي ما يُنتَج من السلع والخدمات خارج الحدود الجغرافية للبلد والتي يتم استهلاكها في داخله، وقد تؤدي زيادة نسبة الاستيراد الى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية والمُنتَجة في الداخل. وتعتبر هيكلية المستوردات من المعايير الأساسية في قياس درجة التطور الاقتصادي الذي يصل اليه البلد من خلال تجارته الخارجية وذلك عن طريق نوع السلع المستوردة، استهلاكية كانت أم إنتاجية، وتسهم هذه الأخيرة في رفع معدلات الدخل القومي عن طريق تمكين الاقتصاد من الحصول على السلع الإنتاجية كمستلزمات لعملية النمو والتنمية، بالإضافة الى أنَّ استيراد السلع الاستهلاكية لسد احتياجات الاقتصاد القومي يؤثر سلباً على الصناعة المحلية وذلك لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة الأرخص ثمناً وذات الجودة العالية والتي تكون مناسبة أكثر من حيث السعر من السلع المحلية [5]. وهناك عدة عوامل تؤثر على الاستيرادات منها:

(1:) نوع السلعة: تتأثر عملية الاستيراد بأنواع وطبيعة السلع فيما إذا كانت سلع استهلاكية أم سلع مصنعة.

(2:) طبيعة السوق الخارجية: تتعرض شركات الاستيراد لبعض الصعوبات المتعلقة بالجمارك وطريقة السداد وغيرها.

(3:) نقل البضاعة: تعتبر نقل البضائع المستوردة من وراء البحار من المشاكل الرئيسية لمشروعات الاستيراد وكلما ازدادت المسافة بين طرفي التبادل اختلفت التكاليف والمخاطرة بينهما.

(4:) تحديد كميات الاستيراد: تلجأ بعض الدول الى إجراءات منع الاستيراد لبعض السلع أو معظمها أو كلها ولفترة من الزمن أو بصورة مستمرة تبعاً للظروف والحالة الاقتصادية للبلد والهدف المحدد لبلوغه.

كما توفر الاستيرادات جملة من الفوائد تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحفيز عملية النمو الاقتصادي أهمها [6]:

(1) الميزة النسبية: يمكن الاستيراد كل دولة من الاستفادة من مزايا الدول الأُخرى، ويقصد بها الظروف التي يتم إنتاج السلع والخدمات والتي تسمح بتكاليف أرخص نسبياً من السوق المحلية إما بسبب انخفاض تكاليف العمالة أو انخفاض الضرائب والتي تزيد من هامش الربح بالنسبة لشركات الاستيراد.

(2) يوفر الاستيراد منتجات ذات جودة عالية: حيث يمكن الحصول على مواد خام وغير متوفرة في السوق المحلية وذات جودة أفضل مما هو موجود داخل البلد.

(3) يساهم الاستيراد في توفير الموارد اللازمة لعملية التصنيع: فقد تحتاج الدولة إلى موارد ضرورية لعملية التصنيع والبدء بعملية التنمية والتي يمكن توفيرها من خلال التجارة الخارجية. من جهة ثانية يُعتَبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية لأي برنامج اقتصادي وعلى مستوى اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة والتي تسعى إليها الشعوب وبمختلف أيدولوجياتها والبحث عن الوسائل التي تحقق معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في تقليل نسبة الفقر في المجتمع، وتحتاج أي دولة إلى وسائل الإنتاج الحديثة لتحريك العملية الانتاجية واستيراد السلع من الأسواق منخفضة الأسعار والأحسن جودة في إطار الاستفادة من منافع التخصص الدولي كبداية لكل عملية تنموية، ويظهر أثر الاستيراد في النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة ضمن خطط التنمية والذي

يساهم بدوره في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد. وفي المقابل، قد يؤثر الاستيراد سلباً في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي في احتياطي الدولة من العملات الصعبة، لذا لا بد من توفير آلية تعمل على الموازنة بين منافع وتكاليف الاستيرادات. كما تؤدي زيادة الأهمية النسبية لواردات السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات إلى تحفيز النمو الاقتصادي للبلد وتساعد في البدء في تكوين رأسمال ضروري لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة، فترتبط برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والموارد المطلوبة في العملية الإنتاجية للبلد المضيف، وإنَّ استيراد السلع الرأسمالية في بداية عملية التنمية أمر ضروري ومهم من شأنه توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة لبناء قاعدة إنتاجية من خلال الموارد التي يتم اللجوء الى السوق الدولية لتوفيرها والملائمة لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني.

2-مفهوم الصادرات (Exports): يُطلَق مصطلح الصادرات على جميع السّلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوّجهها إلى الأسواق الدوليّة الخارجية، ويأتي ذلك بعد أن تتأكدَ الدولة من بلوغها حالةَ الفائض في الإنتاج.

3-مفهوم التصدير (Export) هو وظيفة التجارة الدولية حيث يتم شحن البضائع المُنتَجة في بلد ما إلى بلد آخر لبيعها أو المتاجرة بها في المستقبل. ويضيف بيع هذه السلع إلى الناتج الإجمالي للدولة المنتجة. وفي حالة استخدامها في التجارة، يتم تبادل الصادرات لمنتجات أو خدمات أخرى في بلدان أخرى. وتُعَدُّ الصادرات من أقدم أشكال التحويل الاقتصادي وتحدث على نطاق واسع بين الدول التي تفرض قيوداً أقل على التجارة، مثل التعريفات الجمركية.

4-مفهوم النمو الاقتصادي: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مما يحقق زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي." [7]." معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في مجتمع ما خلال مدة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد، ازدادت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي وحصة الفرد منهما." [8]. ويشير النمو الاقتصادي في بلد ما إلى الزيادة في الدخل المحلي.

5-الناتج المحلي والمستوردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة:

يرتبط الأداء التجاري بالنمو الاقتصادي بوساطة العلاقة بين الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي. إنَّ التجارة تعزّز التخصيص الفعّال للموارد، وتسمح لدولة ما بتحقيق وفورات في الحجم والنطاق، وتسهّل نشر المعرفة، وتعزز التقدم التكنولوجي، وتشجع المنافسة في الأسواق المحلية والدولية التي تؤدي إلى تحسين عمليات الإنتاج وتطوير منتجات جديدة [9].

6-تطور مسار التجارة الخارجية في سورية:

يمكن تقسيم مسار التجارة الخارجية في سورية إلى أربع مراحل تاريخية، تبدأ المرحلة الأولى مع بداية النصف الثاني من العام 1991، بعد صدور التعليمات التنفيذية لمرسوم الاستثمار رقم /10/، وتمتد حتى العام 1999، حيث تم منح المزيد من الحرية الاقتصادية مقارنة بالفترة التي سبقتها ولكن شهدت هذه الفترة عجزاً في الميزان التجاري قارب وسطياً 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء. وتمتد المرحلة الثانية من عام 2000 حتى عام 2005 حيث تم إصدار العديد من المراسيم والقرارات التي أدت إلى تحقيق فائض تجاري في الفترة ما بين عامي 2000 و2003 بلغت نسبته وسطياً 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب التوسع في إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتوسيع مساحة العمل للقطاع الخاص، وتوفير المرونة في التجارة الخارجية إذ تم إعفاء الصادرات من الرسوم والضرائب وفقاً للمرسوم رقم 15 لعام 2001، وشهد عام 2004 عجزاً تجارياً نتيجة زيادة معدل نمو الاستيراد عن نمو التصدير، وبدء تراجع الصادرات النفطية. وتمتد المرحلة الثالثة من العام 2006 حتى 2011، بالترافق مع الخطة الخميسة العاشرة، بعد اعتماد نهج اقتصاد السوق الاجتماعي بعد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث في 2005، والانخفاض الحاد في صادرات النفط، إذ أقرّت الخطة بما وصفته ب "هشاشة التوازن" في الميزان التجاري بين عامي 1997 و2004 مبينة أنَّ ذلك كان نتيجة اعتماده على عائدات تصدير النفط الخام بالدرجة الأولى، ومن الاختلالات أنَّ قيمة الصادرات لا تعكس قدرة الجهاز الإنتاجي إضافةً إلى وجود خلل في هيكل الصادرات حيث تمثل صادرات النفط وحدها 70 % من إجمالي الصادرات، واختلال هيكل المستوردات، حيث

تشكل المستوردات من السلع الوسيطة 57% من إجمالي المستوردات بين عامي 1990 و2003. وبلغ العجز التجاري 14.14% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2011. تمتد المرحلة الرابعة من العام 2012 حتى عام 2018، وهي مرحلة الحرب على سورية، والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً في العجز التجاري وصل إلى 34.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018، ويتضح من بيانات التجارة الخارجية، لكميات الاستيراد والتصدير من العام 1991 وحتى عام 2018 زيادة كميات السلع المصدّرة على كميات السلع المستوردة طوال فترة المرحلة الأولى (1991–1999) ومع ذلك شهد الميزان التجاري عجزاً بسبب زيادة وسطي سعر الكيلو غرام الواحد من المستوردات على وسطي سعر الكيلو غرام الواحد من الصادرات، وهذا يحدث نتيجة تخلف وطبيعة الصادرات (غالبية المواد المصدرة هي مواد أولية) إذ بلغ وسطي هذه المرحلة لسعر كيلو المستوردات 8.8 ليرة سورية، مقابل 1.8 ليرة سورية للصادرات أي بزيادة نحو 389%. في المقابل، ارتفع وسطي سعر الكيلو المصدّر طيلة المرحلة الثانية، بشكل كبير، إذ بلغ وسطي المرحلة 13.1 ليرة سورية، بزيادة نسبتها 627 % مقارنة بوسطي المرحلة الأولى إذ بلغ 1.8 ليرة، إلا أنَّ وسطي سعر الكيلو المستورد ارتفع إلى نحو 25.1 ليرة سورية، أي بزيادة نحو 184% عن وسطي الكيلو طوال المرحلة الأولى إذ بلغ 8.8 ليرة سورية. وتعمّق العجز مع زيادة كميات المستوردات عن الصادرات في العام 2005 وما بعده، وفي المرحلة الثالثة، بلغ وسطي كيلو الصادرات 31.3 ليرة سورية، بزيادة 139% عن وسطي المرحلة الثانية، بينما بلغ وسطي كيلو المستورد 32.1 ليرة سورية، بزيادة 28% عن المرحلة الثانية، إلا أنَّ الزيادة المطردة في كمية المستوردات عن الصادرات عمّقت عجز الميزان التجاري. وشهدت المرحلة الرابعة (مرحلة الحرب) تبايناً في مستوى الأسعار للصادرات والواردات وترافق ذلك مع تزايد العجز التجاري، وارتفعت أسعار الصادرات بسبب ارتفاع معدل التضخم بشكل رئيسي.

ويبرز التركز القطاعي في جانب المستوردات بشكل كبير في القطاع الصناعي خلال الفترة 2000–2010، الذي يحظى بقرابة نصف المستوردات وتشكل المواد الوسيطة أغلبها والتي تراوحت بين 33% عام 2004 إلى 65.7% عام 2010 وهذا يدلّ على تدني مستوى التصنيع، وعدم قدرته على تلبية الحاجات المحلية، بالإضافة إلى تدني

نسبة المواد الخام من المواد المستوردة حيث أنَّها انخفضت من 12.39% من المستوردات في عام 2000 إلى 9.9% في عام 2010 وترافق ذلك مع زيادة المستوردات من المواد تامة الصنع من 37.8% عام 2000 إلى 51.8% عام 2010.

7-العلاقة بين الصادرات والواردات: تزيد الصادرات من القدرة على الاستيراد نتيجة زيادة الاحتياطات من القطع الأجنبي الناجمة عن عملية التصدير والتي يمكن أن تُستخدَم في الإنفاق على الواردات، من جهة ثانية، فإنَّ بعض الصادرات وخاصةً الصناعية تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطة غير متوفرة محلياً، الأمر الذي يستلزم استيرادها، وبالتالي تتطلب زيادة الصادرات الصناعية خصوصاً زيادة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة.

ثانياً- الدراسة التطبيقية

1-الطرق القياسية المستخدمة : تم استخدام منهجية التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (المتباطئة) Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) Bounds Testing حيث أصبح منهج اختبار الحدود شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة، وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية (المستقلة) الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر، ويتميز هذا النموذج بعدة ميزات منها: أولاً- يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل البحث متكاملة من الدرجة صفر أو من الدرجة واحد مع تحقيق شرطين: أن يكون المتغير التابع مستقراً بعد أخذ الفرق الأول، وألا يتواجد في النموذج سلسلة زمنية مستقرة في الفرق الثاني (متكاملة من الدرجة الثانية). أي يمكن تطبيقه في حال استقر المتغير التابع في الفرق الأول مع استقرار المتغيرات المستقلة في المستوى أو الفرق الأول وليس شرطاً أن تستقر جميعها في نفس الدرجة. ثانياً- يعطينا نتائج في الأجلين القصير والطويل معاً. ثالثاً- المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة كما يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي. رابعاً- يمكننا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل إذ نستطيع من خلاله تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من

المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد معلماته التي يتم تقديرها في الأجل القصير والطويل أكثر اتساقاً من المعلمات التي نحصل عليها من الطرق الأخرى مثل انجل وجرانجر وطريقة جوهانسن.

2-اختبار استقرارية المتغيرات:

فرضيات اختبار جذر الوحدة اختبار ديكي فولر المطور-Augmented Dickey Fuller (ADF)السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة، في مقابل الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة. "تُعدُّ الاختبارات المطورة والمنبثقة عن اختبار ADF وهي اختبارات جذر الوحدة مع وجود نقطة تحول (تغير) هيكلي Unit Root With Break Point Test التي أشار لها Perron حيث أكد أنَّ تجاهل نقاط التغير الهيكلي في السلاسل الزمنية يمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة فيما يخص قبول أو رفض فرضية وجود جذر الوحدة لأي من المتغيرات" [10].

الجدول 1: اختبار جذر الوحدة ديكي فولر المطور ADF في حالة وجود تغيرات هيكلية

في المستوى					
معدل التضخم INF	الواردات Imports	الإنفاق الحكومي الإجمالي Total government Expendture	النمو الاقتصادي GDP PER CAPITA		
-4.24	-3.20	-1.32	-4.12	إحصائية t	مع ثابت
0.08	*0.56*	*0.99*	*0.11*	*الاحتمالية*	
-4.81	-5.44	-4.10	-3.74	إحصائية t	مع ثابت واتجاه عام
0.57	*0.00*	*0.30*	*0.53*	*الاحتمالية*	
2011	*1999*	*1989*			تاريخ التغير الهيكلي (مع ثابت)
2011	*1999*	*1985*			تاريخ التغير الهيكلي (مع ثابت واتجاه عام)
					في الفرق الأول
D(INF)	d(Imports)	d(Total government Expenditure)	d(GDP PER CAPITA)		
-8.31	-9.21	-7.71	-9.22	إحصائية t	مع ثابت
00	*0.00*	*0.00*	*0.00*	*الاحتمالية*	
-8.18	-8.97	-11.02	-	إحصائية	مع ثابت واتجاه عام

			9.50	t	
00	*0.00*	*0.00*	*0.00*	*الاحتمالية*	
2016	2000	*1990*	*1990*		تاريخ التغير الهيكلي (مع ثابت)
1987	2000	*2006*	*1990*		تاريخ التغير الهيكلي (مع ثابت واتجاه عام)

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

يتضح من الجدول (1) السابق أنَّ المتغيرات التي استقرت في المستوى هي متغير معدل التضخم في المعادلة التي تتضمن ثابت فقط عند مستوى دلالة 10%. أما في الفرق الأول فقد استقرت جميع المتغيرات وفي جميع المعادلات (المعادلة التي تتضمن ثابت فقط، والمعادلة التي تتضمن ثابت واتجاه عام) عند مستوى دلالة 1%. وهذا ما يؤكد لنا ضرورة استخدام ARDL Bounds Test نظراً لأنَّ جميع المتغيرات مستقرة في الفرق الأول كما نلاحظ أنَّ عام 1990 هو عام التغير الهيكلي في أغلب المتغيرات وخاصةً في المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

3-تقدير نموذج ARDL Bounds Test:

باعتبار أنَّ البيانات سنوية تم تحديد عدد فترات الإبطاء القصوى ب2، وبالاعتماد على معيار أكايك Akaike للمعلومات فإنَّ النموذج الأنسب هو ARDL (1,0,2,1,1) .

الجدول 2: تقدير نموذج ARDL (1,0,2,1,1) في الأجل الطويل

المعادلة في المستوى				
الحالة الثانية: ثابت مُقيَّد وبدون اتجاه عام				
الاحتمالية	إحصائية-t	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
0.00	2.92	0.06	0.1905	Imports
0.00	4.70	0.09	0.438	Total government Expenditure
0.00	3.02	0.05	0.169	XR
0.30	1.04	0.259	0.271	INF
0.00	-6.63	0.96	-6.43	C

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (2) نجد أنَّ جميع المتغيرات المستقلة كانت معنوية إحصائياً في الأجل الطويل عند مستوى دلالة 1% باستثناء معدل التضخم INF. كما نجد أنَّ للواردات أثر

طردي في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل، حيث تؤدي زيادة الواردات بنسبة1% إلى زيادة النمو الاقتصادي بحوالي 0.19% مع ثبات بقية العوامل الأُخرى.

4-اختبار الحدود في الأجل الطويل:

الجدول 3: اختبار الحدود F-Bounds Test في الأجل الطويل

اختبار الحدود F-Bounds Test		فرضية العدم: لا يوجد علاقة في المستوى		
إحصائية الاختبار	القيمة	المعنوية	I(0)	I(1)
			عينة محدودة : n=37	
إحصائية F-statistic	7.92	10%	2.46	3.46
K عدد المتغيرات المستقلة	4	5%	2.947	4.088
حجم Actual Sample Size العينة الفعلي	37	1%	4.093	5.532

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (3) نلاحظ وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت إحصائية F-Bounds Test حوالي 7.92وهي أكبر حتى من I(1)=5.53، حتى عند مستوى دلالة 1%.

5-تقدير العلاقة في الأجل القصير:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ننتقل إلى نموذج تصحيح الخطأ غير المُقيّد UECM.

الجدول 4: تقدير نموذج ARDL (1,0,2,1,1) في الأجل القصير

UECM Regression نموذج تصحيح الخطأ غير المُقيّد				
الحالة الثانية: ثابت مُقيَّد وبدون اتجاه عام				
المتغير Variable	المعامل Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	إحصائية t-Statistic	الاحتمالية Prob.
D(INF)	-0.044	0.07	-0.62	0.53
D (INF (-1))	-0.189	0.07	-2.58	0.0156
D (Total Government Expenditure)	0.707	0.06	11.29	0.00
D(XR)	-0.043	0.06	-0.66	0.51
Dummy Variable	0.1627	0.02	5.63	0.00
CointEq(-1)* معامل تصحيح الخطأ	-0.659	0.08	-7.53	0.00

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (4) نجد أنَّ قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، وأصغر من 1 وقد بلغت -0.659. مما يدل على وجود آلية لتصحيح الأخطاء في الأجل القصير للوصول إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع. وأنَّ سرعة عودة متغير النمو الاقتصادي نحو قيمته التوازنية في كل سنة تبلغ 65.9%، إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي 1/0.659=1.51 سنة تقريباً.

6-الاختبارات التشخيصية للنموذج:

الجدول 5: الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL(1,0,2,1,1)

		0.900	R-squared معامل التحديد
0.093	Jarque-Bera Prob.	0.885	Adjusted R-squared معامل التحديد المصحح
0.96	Breusch-Godfrey Serial اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Correlation LM Test: (F-statistic prob.)	0.45	اختبار عدم تجانس البواقي آرش: (احتمالية إحصائية F) Heteroskedasticity Test: ARCH: (F-statistic prob.)

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (6) نجد أنَّ قيمة معامل التحديد بلغت حوالي 90% وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت حوالي 88.5%، كما نلاحظ أنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي حيث بلغت احتمالية اختبار Jarque-Bera حوالي 0.09 وهي أكبر من 5% وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأنَّ توزيع البواقي هو التوزيع الطبيعي. كما نجد أنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي حيث بلغت احتمالية اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: (F-statistic) حوالي 0.96 وبالتالي لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بأنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. كذلك فإنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس البواقي حيث نجد أنَّه لا يوجد أثر Arch في البواقي، فقد بلغت احتمالية اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH: (F-statistic) حوالي 0.45 وبالتالي لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بأنّه لا يوجد أثر Archفي البواقي، وبالتالي فالنموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس البواقي.

7-اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج:

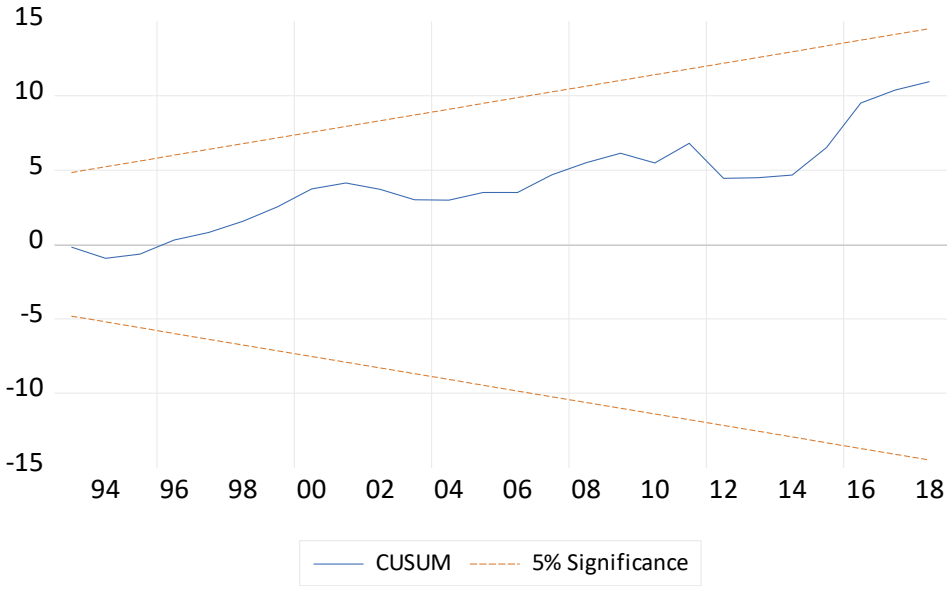

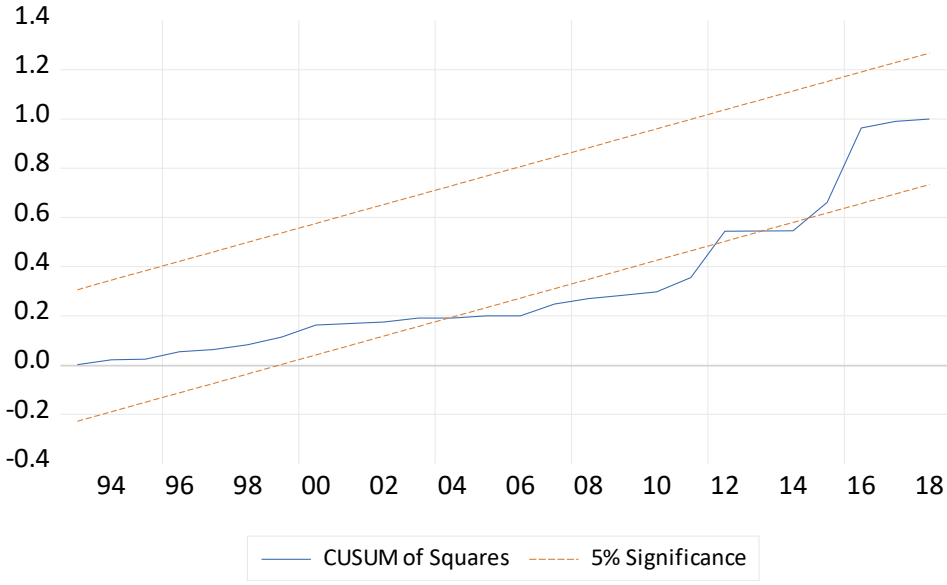

الشكل 1: اختبارات الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج، باستخدام CUSUM, CUSUMSQ،

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12)

من الشكل (1) نجد أنَّ نجد أن الخط البياني لاختبار CUSUMيقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يشير إلى استقرار وانسجام تقديرات النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل. كما نلاحظ أنَّ الخط البياني لاختبار CUSUMSQ يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) باستثناء الفترة 2005– 2012 وخلال عامي 2014–2015 نتيجة عدد من الصدمات الهيكلية لكن أثر هذه الصدمات يزول في عام 2016 وما يليه وهذا يشير إلى استقرار وانسجام تقديرات النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل. مما سبق نستنتج أن النموذج خالي من جميع المشاكل القياسية ويمكن قبوله.

<u>اختبار فرضية البحث:</u> لا توجد علاقة تكامل مشترك تتجه من الواردات إلى النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980–2018).

تم رفض هذه الفرضية كما تبين من اختبار الحدود في الأجل الطويل، حيث نلاحظ وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت إحصائية F–Bounds Test حوالي 7.92وهي أكبر حتى من I(1)=5.53، حتى عند مستوى دلالة 1%. كما تبيّن أنَّ قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، وأصغر من 1 وقد بلغت –0.659. مما يدل على وجود آلية لتصحيح الأخطاء في الأجل القصير للوصول إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

النتائج والمناقشة:

1- للواردات أثر طردي في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل، حيث تؤدي زيادة الواردات بنسبة1% إلى زيادة النمو الاقتصادي بحوالي 0.19% مع ثبات بقية العوامل الأُخرى. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة [1] والدراسة [2]. فتؤدي زيادة واردات السلع وخاصةً الرأسمالية إلى تحفيز نمو الناتج من خلال رفع مستوى تكوين رأس المال، علاوة على ذلك فإنَّ زيادة واردات السلع الرأسمالية من الدول المتقدمة تكنولوجياً، قد تؤدي لزيادة الإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي.

2- وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل في سورية خلال الفترة 1980-2018 بين الواردات وسعر الصرف ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي الكلي من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة ثانية مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات أيّ أنَّها لا تبتعد عن بعضها كثيراً وأنَّها تظهر سلوكاً متشابهاً.

3- وجود علاقة ديناميكية في الأجل القصير في سورية خلال الفترة 1980-2018 بين الواردات وسعر الصرف ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي الكلي والنظام القانوني من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة ثانية.

4- غياب وجود أثر للواردات في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير.

5- تؤدي الواردات دوراً إيجابياً في النمو الاقتصادي وتُعَدُّ من مصادر النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل، مما يدعم تحقق فرضية الواردات تقود النمو (Imports Lead Growth) ILG في سورية خلال الفترة 1980-2018 وتتفق هذه النتائج مع دراسة [3] ودراسة [4].

6- يُعَدُّ الإنفاق الحكومي والواردات وسعر الصرف من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل.

7- يُعَدُّ كل من معدل التضخم والإنفاق الحكومي والنظام القانوني، من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير.

8- يتم تصحيح الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير في النمو الاقتصادي بنسبة 65.9% سنوياً، أي أنَّ عملية التعديل تتم بصورة سريعة نسبياً.

التوصيات:

1- تبسيط آليات تمويل المستوردات مما يؤدي إلى زيادة عدد المستوردين والتخفيف من الاحتكار والتحكم بأسعار مدخلات الإنتاج مما ينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

2-تطوير القوانين الخاصة بسياسات الاستيراد وتسهيل إجراءات الاستيراد وبشكل خاص للمواد الداخلة في عمليات الإنتاج والاستثمار.

3- تفعيل دور السياسة الخارجية والطرق الدبلوماسية في توقيع المزيد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة مع الدول مما يفتح أسواقاً جديدة للتجار السوريين.

4-تفعيل دور الواردات في العملية الإنتاجية عبر سد الفجوة التكنولوجية عن طريق استيراد وتوطين التكنولوجيا الحديثة التي تعزز قدرة قوى الإنتاج المحلية، وبما يسمح بالحد من تصدير المواد الخام المحلية وإدخال هذه المواد في الدورة الإنتاجية ومن بعدها يتم تصديرها كمواد تامة الصنع مما يحقق المزيد من القيمة المضافة.

المراجع:

[1] ZADEH, M. S. K., ABDOLLAHIAN, E., & ZIAEI, S. M. 2014 The impact of imports and macroeconomic variables on the economic growth in Iran, Life Science Journal, 11(12s):84-88.

[2]MOHSEN, A. S. 2015 Effects of exports and imports on the economic growth of Syria, Euro-Asian Journal of Economics and Finance, 3(4), 253-261.

[3]KOYUNCU, C., & ÜNVER, M. 2018 Is there a long-term relationship between imports and economic growth?: The case of Turkey, IBANESS Congress Series–Plovdiv, Bulgaria, VIII, (pp. 341-346).

[4] KHAN, U., KHAN, A. M., ALAM, M. S., & ALKATHEERY, N. 2022 Causation between Consumption, Export, Import, and Economic Growth of Oman, ETIKONOMI, 21(1), 67-78.

[5] بريهي، فارس كريم، وكشيش، ميس عبد الأمير، 2017 الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة 1994– 2014، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 23، العدد 101.

[6] كاظم، إيمان عبد الرحيم، سلمان، صبا علاء، 2017 أثر الاستيرادات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 4.

[7] عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون، 2007 التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر.

[8] عريقات، حربي محمد موسى، 2006 مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى. دار وائل للنشر. عمان: الأردن.

[9]BUSSE, M., & KÖNIGER, J. 2012 Trade and economic growth: A re-examination of the empirical evidence. Available at SSRN 2009939.http://www.hwwi.org/uploads/tx_wilpubdb/HWWI_Research_Paper-123_Trade-and-Growth.pdf.

[10] الخطيب، عبد الله محمد غازي، 2020 دور المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية– (دراسة على المصارف الخاصة التقليدية في سورية)، رسالة ماجستير، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.